الخبير الإقتصادي إسماعيل لالماس لـ «المصدر»:

التنويع الإقتصادي لابد أن يستهدف قطاعات محددة... والمعادن الثروة البديلة للنفط

يجزم الخبير الاقتصادي ورئيس الجمعية الوطنية «الجزائر إستشارة التصدير» اسماعيل لالماس في حوار خص به «المصدر»، أنه مهما بلغت درجة صعوبة الوضع الاقتصادي الوطني، إلا أن الجزائر لديها من القدرات ما يمكنها من تجاوز الوضع، شرط الاعتماد على العنصر البشري الكفء، وبرأيه فإن تنويع الاقتصاد الوطني يجب أن يستهدف قطاعات محددة، مؤكدا أن المعادن المهمشة اليوم هي البديل للثروة النفطية.

لالماس الذي يعتبر بأن الرسوم حل ظرفي، يراهن على الحواجز النوعية غير الجمركية لضبط الاستيراد، آمر يستلزم استحداث كتابة دولة للنوعية، مدافعا مجددا عن مقترح استحداث وزارة للتجارة الخارجية التي تعالج المشكل ثالوث «التصدير. الاستيراد . جلب الاستثمار الأجنبي»، واقترح في سياق آخر استحداث مكاتب تكون حلقة وصل بين البورصة والمؤسسات للتشجيع على الانخراط فيها.

حاورته، نوال / ب

الخبير الاقتصادي إسماعيل لالماس

الصورة: ح م

■ المصدر: تراهن اليوم الجزائر على التصدير، ويسهل لها موقعها باعتبارها بوابة إفريقيا المسألة، ما هي العوامل التي تمكن من انطلاقة فعلية للتصدير؟

اسماعيل لالماس: إذا تكلمنا عن التصدير نتكلم عن النشاط التجاري المحض، وتتكلم أيضا عن العرض القابل للتصدير، ماذا نصدر؟ وبالتالي أول معضلة اعترضتنا في الميدان تعريف وتحديد العرض القابل للتصدير، أي المنتوجات القابلة للتصدير وهي الإشكالية الأولى، تكلمنا مع وزير التجارة ووزراء سابقين، وقلنا أن المشكل في التصدير هو انعدام إستراتيجية وانعدام الرؤية. الإستراتيجية في الحقيقة تقوم على أربع عناصر، أولها وأهمها التعريف بالعرض التصديري، مهمة تقع على عاتق القطاعات المنتجة، فقطاع الصناعة من المفروض أن يحدد قدراته وطاقته من المنتوجات، نفس الشيء ينطبق على قطاعات أخرى على غرار الفلاحة والسياحة وغيرها ...لما تتوفر هذه المعلومات على أساس تشخيص دقيق، تمكنها من تحديد القدرات والكميات وتسمح في نفس الوقت بتغذية الإستراتيجية. أما النقطة الثانية فتخص الأسواق طبعا، فإشكالية ماذا نصدر؟ تكون متبوعة بانشغال آخر لا يقل أهمية وهو لمن نصدر؟ وهو شيء مهم وأظن أن الحكومة اليوم فهمت بأن الذهاب إلى التصدير يبدأ بتنويع الاقتصاد، وتنويع الاقتصاد أصبح ضرورة إستراتيجية للدولة الجزائرية ولمستقبل الجزائر ككل، وأظن أن الجميع فهم أن صلاحية ثروة المحروقات وشيكة الانتهاء، وبالتالي علينا إيجاد البديل من أجل تحقيق مداخيل خارج المحروقات، والابتعاد تدريجيا عن مداخيل المحروقات، لاسيما وأننا شاهدنا بأنه كلما تأثر سعر البترول، البلاد ككل تتأثر، واليوم لابد من تجاوز مرحلة الخطاب إلى الملموس، والملموس يبدأ بالتنويع، غير أن التنويع يأتي بالكفاءات. الجزائر بوابة إفريقيا وتبعد ساعة من الزمن عن مارسيليا، ولكن هذا غير مستغل حاليا، الجزائر وقعت بروتوكول اتفاقية منطقة التبادل الحر أو منطقة تجارية حرة في إفريقيا، كان من المفروض استغلال هذا العنصر في جلب الاستثمار الأجنبي، بحيث يستفيد المستثمر الأجنبي الذي يعمل في الجزائر منها في التبادل الحر مع الإفريقيين، ولن يدفع الرسوم الجمركية كما يفعل من الرسوم.

امتصاص انعكاسات الأزمة بالتحكم في النفقات والعنصر البشري الكفء وجلب الاستثمار

■ الاقتصاد الوطني في وضع صعب بعد انهيار أسعار النفط، وما ترتب عنه من تراجع المداخيل، ما هي الخطوات الضرورية التي ينبغي اتخاذها؟

أول شيء وضع خطة لامتصاص انعكاسات الأزمة، وأول نقطة تتضمنها الخطة التحكم في النفقات، اليوم مداخيل النفط تراجعت بدرجة كبيرة، وبلغة الأرقام فإننا سنتهي العام 2018 بـ 33. 4 مليار دولار مداخيل، فيما نتحدث عن حجم نفقات في حدود 44.3 مليار دولار استيراد، أي أننا نسجل عجزا في الميزان التجاري يفوق 10 مليار دولار، ونتوقع عجزا في ميزان المدفوعات بحوالي 18 مليار دولار، وهذا يدل على شيء، أنه ومنذ انهيار أسعار البترول في 2014 إلى 2018 كل الخطط فشلت في امتصاص انعكاسات الأزمة، وبالتالي لم نتمكن من التحكم في النفقات، أما النقطة الثانية، فتتعلق بوضع الكفاءات القادرة على تسيير وضع بهذا الشكل، علينا الذهاب إلى شكل آخر للحكومة التي ينبغي أن تكون مبنية على التقنوقراطيين، ولا نكتفي بتغيير العنصر وإنما العدد أيضا، لأنه من غير المقبول حكومة بـ 33 وزيرا، علما بأن التسيق ضروري على مستويين داخل القطاعات وفيما بينها، الأنجع حكومة صغيرة يسودها تنسيق كبير ما بين العناصر، بما يسمح بامتصاص انعكاسات الأزمة. وعلاوة على التحكم في النفقات والاعتماد على الكفاءات، فإن تشجيع الاستثمار ضرورة وفتح الاستثمار الوطني والأجنبي من أولويات الحكومة، ووضع ميكانيزمات للتشجيع التام للاستثمار الذي يعتبر أنجع الحلول للتخلص من التبعية للنفط، والخروج من الأزمة نهائيا، ولما نقول الاستثمار يعني خلق مؤسسات، لأن الاقتصاد إنتاج، والإنتاج تقوم به المؤسسات.

■ تم تحريك قطاع الصناعة ببعث مجمعات وإطلاق مصانع لتركيب السيارات، هل يمكن أن نعتبر بأن الخطوات كافية لاعطاء دفع يمكن القطاع من لعب الدور الذي يقع عليه في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني؟

لما نتكلم عن الصناعة، نتكلم اليوم عن صناعة تركيب السيارات وهذا ما يطفى، لم نر مجمعات أخرى للأسف، منذ علمنا بفحوى العقد بين الجزائر و رونو وأنا أقول أنه من غير مقبول هذا النوع من المشاريع في الجزائر، وقلت بأن تركيب السيارات في الجزائر في غياب نسيج صناعي، الذي يسمح بتغذية هذه الصناعة أمر غير معقول، توجهنا إلى صناعة تركيبية من أجل التحكم في نفقات الاستيراد، فأصبحنا نقوم باستيراد سيارات مفككة وهذا يستلزم كلفة أغلى من الأول، وبالتالي غياب النسيج الصناعي الذي كان من المفروض أن يغذي هذه الصناعة التركيبية، ويضمن نسبة ادماج كبيرة، لا يمكننا من القول بأننا في الطريق السليم بما يسمح بتغذية القطاع الصناعي بالاعتماد على الصناعة التركيبية.

■ الكل يتفق على أن قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعة والخدمات هامة في رفع تحدي التنويع الاقتصادي، كيف يمكن استغلالها بطريقة فعالة؟

في الحقيقة إن الحديث عن التنويع الاقتصادي، يقودنا إلى الحديث عن تطوير القطاعات، ومنذ سنوات نتحدث عن تطوير قطاع السياحة والخدمات والطاقات المتجددة، لكننا لم نصل إلى ذلك رغم الملايير التي تم إنفاقها في مختلف القطاعات، لماذا؟ لأن كل هذا ليس مبني على دراسة أو تخطيط، ولأن نقلص مناصب الشغل، والاستهلاك محرك للنمو، كان من المفروض عدم اللجوء إلى الحلول السهلة، والتوجه إلى الحلول التقنية وهي تشجيع الاستثمار الذي يترتب عنه دفع ضرائب.

■ ما مدى جدوى قانون الاستثمار الحالي الذي يأتي تتويجا لجهود كبيرة بذلتها الدولة؟وكيف تعالج مشكل البيروقراطية؟

وضعنا إدارة لتسيير اقتصاد اشتراكي محض، ثم انتقلنا إلى الاقتصاد الحر غير أن هذه النقلة لم تواكبها الإدارة والقوانين، أي ذهبنا إلى اقتصاد السوق بمفهوم اشتراكي قديم، البيروقراطية اليوم الواقع المتميز بالرشوة و المحسوبية لا يُشجع على الاستثمار، وتقارير «دوينغ بزنس» الصادرة عن البنك العالمي تشير إلى أن الجزائر في آخر المراتب من حيث مناخ الاستثمار، وبالتالي فإن الذهاب إلى تغيير هذا المعطى من الأولويات.

الحل ليس في الضرائب على المواطن..لأن الاستهلاك محرك للنمو

■ هل الجزائر قادرة على رفع تحدي تجاوز الوضع الاقتصادي الصعب؟

بالطبع، الجزائر لديها كل القدرات للابتعاد عن منطقة الخطر، ومن أجل أن تكون بلدا متطورا، لاسيما وأن بلدا بحجم الجزائر وقدراتها كان يؤهلها والموارد الطبيعية وشساعة البلد كلها عوامل لبناء بلد متطور ولكن للأسف لم نحقق ذلك. أذكركم بأنه في 2014 كان احتياطي الصرف يقدر بحوالي 200 مليار دولار، فيما بلغت أموال صندوق ضبط الإيرادات 55 مليار دولار، أي 255 مليار دولار وسنتهي العام الجاري بـ 60 مليار دولار احتياطي الصرف فقط، أي أنفقنا أكثر من 200 مليار دولار على تصحيح العجز في الميزانيات، في 2021 سيكون احتياطي الصرف 0، وكيف سنغطي العجز إذا لم نطور إستراتيجية حقيقية وكرسنا التنوع الاقتصادي خاصة وأن البترول سلعة لا تدوم. إننا قمنا بالعكس بإقرار ضرائب مست جيب المستهلك، من يقوم بالاستهلاك؟ لما تتضرر القدرة الشرائية للمواطن لن يستهلك، والنتيجة المؤسسة تنتج أقل و تقلص مناصب الشغل، والاستهلاك محرك للنمو، كان من المفروض عدم اللجوء إلى الحلول السهلة، والتوجه إلى الحلول التقنية وهي تشجيع الاستثمار الذي يترتب عنه دفع ضرائب.

■ ما رأيكم في السياسة المنتهجة في الاستيراد ورخص الاستيراد؟ ولماذا لم تساهم..في تقديركم..في تقليص الفاتورة؟

أنا من ضمن الذين نادوا بتوقيف العمل برخص الاستيراد، لماذا؟ لأن كل التجارب أظهرت بأنه في غياب اقتصاد منظم، غير ممكن تسيير نشاط اقتصادي في مثل هذا الوضع، وغير ممكن تسييره بقرارات إدارية، والاقتصاد الحر لا يؤمن بالتسيير الإداري له. من جهة أخرى، لا يمكننا التحكم في رخص الاستيراد بسبب الإدارة لأن جزء منها يتعامل بالمحسوبية، وبعد اطلاعها على المسألة، الحكومة استجابت للمطلب وقامت بسحب رخص الاستيراد، وبادرت بالمقابل بقائمة تحوي مواد ممنوعة من الاستيراد، حذرنا منها تماما كما حذرنا من رخص الاستيراد. كما أن المواد التي تم منعها وعددها حوالي 850 منتوج، موجودة في السوق رغم منعها فهي تدخل الأسواق. قمنا بغلق مؤسسات رسمية للاستيراد وفتحنا مؤسسات غير رسمية لـ «الترابلندو»، المستورد يستورد مادة غير مسموحة ويصرح بمادة أخرى مسموحة، كما أنها تشجع على «الكابة»، وبالتالي لم نربح أي شيء، لا الرسوم التي كانوا يدفعونها، ولا الرسوم الجمركية، ولا مداخيل الخزينة العمومية، ومناصب عمل رسمية وعدم دفع اشتراكات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وبالتالي نحن خاسرين. الوزير استمع لنا واستجاب وأكد إقرار رسوم، وأفتح قوسا هنا لأقول بأنني شخصيا أقترح إقرار رسوم ذكية، على غرار الرسوم الموسمية لما لا، مثلا خلال موسم البرتقال ولما يكون الإنتاج قويا، نقر رسوما تصل إلى 150 بالمائة على المستورد لحماية المنتوج الوطني، ولما لا يكون إنتاج نقلص الرسوم للتمكين من استيرادها للقضاء على الاستيراد الموازي، ورغم ذلك يبقى إقرار الرسوم حلا مؤقتا وغير كاف، يجب مرافقة أي ميكانيزم تضعه الدولة بميكانيزمات أخرى تتماشى معه، لما نضع الرسوم التي تكون ذات طابع ظرفي نظرا للتزامات الجزائر مع الخارج، كان من المفروض أن هذه الرسوم تشجع الإنتاج الوطني والاستثمار. ولا يمكن في هذه الحالة تحقيق أي نتيجة، كان من الممكن تحويل المستوردين إلى مستثمرين ومصدرين، مستوردي الفواكه على سبيل المثال التقيتهم وأبدوا استعدادهم للاستثمار في الأراضي في أشجار الفواكه بإقامة مزارع متطورة، وهنا دور وزارة الفلاحة. إذا الرسوم جيدة لكن المرحلة القادمة مرحلة معايير الجودة، ولأن الرسوم هي حواجز جمركية مقبولة لفترة وفق ما ينص عليه قانون التجارة الدولية من أجل حماية المنتوج الوطني، لـ 6 أشهر سنة أو سنتين ، فإن الفترة المقبلة ستكون للحواجز النوعية وتسمى الحواجز غير الجمركية لضبط الاستيراد، كيف ذلك؟ المنتوج إذا لم يتوافق مع المعايير التي تحددها الجزائر لا يدخل إلى السوق الوطنية. لكن إقرار معايير الجودة مرتبط بوضع سياسة الجودة، ما يستلزم استحداث كتابة دولة للنوعية، لابد من عمل كبير، إذ أننا نحتاج إلى مخابر وإلى اعتمادات كلها مهام تعكف عليها كتابة الدولة، التي تعد معايير جزائرية.

■ لم تحقق البورصة في الجزائر انطلاقة حقيقية، وبعض المؤسسات ترفض الانخراط فيها، لماذا؟ وكيف يتم تدارك الوضع؟

الدخول إلى البورصة أحد وسائل تمويل الشركات وتطويرها، عوض الذهاب إلى البنوك خاصة إذا كانت مؤسسة منضبطة وتتوفر على الشروط التي تمكنها من دخولها، وعدم دخول المؤسسات سببه غياب الإشهار حول هذه البورصة هناك مشكل اتصال، والشركات لا تعرف دور الهيئة ولا مهامها ولا الخدمات التي تقدمها لا يمكنها الالتحاق بها. ويجب خلق مكاتب تكون حلقة وصل بين البورصة والمؤسسات، علما أننا من بين الدول القلائل التي لديها بورصة غير متطورة.

الحواجز النوعية الحل الأنجع لضبط الاستيراد...والرسوم حل ظرفي

■ اقترحتم استحداث وزارة للتجارة الخارجية، لماذا؟

رفعت هذا المقترح قبل 4 سنوات والزمن أثبت أنني كنت محقا في ذلك، طالبت باستحداثها للقيام بـ 3 مهمات، أولها ضبط الواردات، والثانية تطوير الصادرات، أما النشاط الثالث جلب الاستثمار الأجنبي أي رؤوس الأموال الأجنبية، ومشكل الجزائر لا تتحكم في الواردات، ونستورد أكثر من مداخيلنا نكمل السنة بـ 44 مليار دولار واردات، فيما تقدر مداخيلنا بـ 33 مليار دولار، وإذا ما احتسبنا الخدمات نضيف حوالي 10 مليار دولار، أي أننا لا نتحكم في نشاط الاستيراد. ومنذ سنوات ونحن نتحدث عن تطوير الصادرات خارج المحروقات، لم نطور أي شيء ولا نتجاوز صادراتنا 2 مليار دولار، 60 بالمائة منها مشتقات البترول التي اذا ما استثنيناها يبقى 800 مليون دولار فقط، ولا يوجد استثمار أجنبي الذي يحرك عجلة الاقتصاد وينشطه، ويساعد على رفع الصادرات والتحكم في الواردات، عوض الاستيراد ينتج محليا، وبالتالي مثل هذه الوزارة بات ضرورة وأولوية ملحة للاقتصاد الوطني.

■ ما رأيكم في السياسة المنتهجة في الاستيراد ورخص الاستيراد؟ ولماذا لم تساهم..في تقديركم..في تقليص الفاتورة؟

أنا من ضمن الذين نادوا بتوقيف العمل برخص الاستيراد، لماذا؟ لأن كل التجارب أظهرت بأنه في غياب اقتصاد منظم، غير ممكن تسيير نشاط اقتصادي في مثل هذا الوضع، وغير ممكن تسييره بقرارات إدارية، والاقتصاد الحر لا يؤمن بالتسيير الإداري له. من جهة أخرى، لا يمكننا التحكم في رخص الاستيراد بسبب الإدارة لأن جزء منها يتعامل بالمحسوبية، وبعد اطلاعها على المسألة، الحكومة استجابت للمطلب وقامت بسحب رخص الاستيراد، وبادرت بالمقابل بقائمة تحوي مواد ممنوعة من الاستيراد، حذرنا منها تماما كما حذرنا من رخص الاستيراد. كما أن المواد التي تم منعها وعددها حوالي 850 منتوج، موجودة في السوق رغم منعها فهي تدخل الأسواق. قمنا بغلق مؤسسات رسمية للاستيراد وفتحنا مؤسسات غير رسمية لـ «الترابلندو»، المستورد يستورد مادة غير مسموحة ويصرح بمادة أخرى مسموحة، كما أنها تشجع على «الكابة»، وبالتالي لم نربح أي شيء، لا الرسوم التي كانوا يدفعونها، ولا الرسوم الجمركية، ولا مداخيل الخزينة العمومية، ومناصب عمل رسمية وعدم دفع اشتراكات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وبالتالي نحن خاسرين. الوزير استمع لنا واستجاب وأكد إقرار رسوم، وأفتح قوسا هنا لأقول بأنني شخصيا أقترح إقرار رسوم ذكية، على غرار الرسوم الموسمية لما لا، مثلا خلال موسم البرتقال ولما يكون الإنتاج قويا، نقر رسوما تصل إلى 150 بالمائة على المستورد لحماية المنتوج الوطني، ولما لا يكون إنتاج نقلص الرسوم للتمكين من استيرادها للقضاء على الاستيراد الموازي، ورغم ذلك يبقى إقرار الرسوم حلا مؤقتا وغير كاف، يجب مرافقة أي ميكانيزم تضعه الدولة بميكانيزمات أخرى تتماشى معه، لما نضع الرسوم التي تكون ذات طابع ظرفي نظرا للتزامات الجزائر مع الخارج، كان من المفروض أن هذه الرسوم تشجع الإنتاج الوطني والاستثمار. ولا يمكن في هذه الحالة تحقيق أي نتيجة، كان من الممكن تحويل المستوردين إلى مستثمرين ومصدرين، مستوردي الفواكه على سبيل المثال التقيتهم وأبدوا استعدادهم للاستثمار في الأراضي في أشجار الفواكه بإقامة مزارع متطورة، وهنا دور وزارة الفلاحة. إذا الرسوم جيدة لكن المرحلة القادمة مرحلة معايير الجودة، ولأن الرسوم هي حواجز جمركية مقبولة لفترة وفق ما ينص عليه قانون التجارة الدولية من أجل حماية المنتوج الوطني، لـ 6 أشهر سنة أو سنتين ، فإن الفترة المقبلة ستكون للحواجز النوعية وتسمى الحواجز غير الجمركية لضبط الاستيراد، كيف ذلك؟ المنتوج إذا لم يتوافق مع المعايير التي تحددها الجزائر لا يدخل إلى السوق الوطنية. لكن إقرار معايير الجودة مرتبط بوضع سياسة الجودة، ما يستلزم استحداث كتابة دولة للنوعية، لابد من عمل كبير، إذ أننا نحتاج إلى مخابر وإلى اعتمادات كلها مهام تعكف عليها كتابة الدولة، التي تعد معايير جزائرية.

الاقتصاد الوطني في حاجة إلى البناء وليس الإصلاح...واحتواء السوق الموازي نقطة قوة

■ تنتهج الدولة منذ عدة سنوات سياسة إصلاحات..في نظركم ما هي الإصلاحات الحقيقية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني؟

الإصلاح الحقيقي في الابتعاد عن سياسة الإصلاحات والتوجه إلى بناء اقتصاد وطني، لا يمكن الحديث عن إصلاحات إلا بعد أن نبني اقتصادنا، الذي يعتمد على الكفاءة وعلى نظرة وعلى إستراتيجية، والتي لن تتأتى إلا من خلال الخبرة الإيجابية، هناك معادن في الجزائر كانت الصين قد اعتمدت عليها في بناء اقتصادها، إلا أنها مهمشة في الجزائر، رغم أنها قد تكون البديل للاقتصاد النفطي وخالقة للثروة، والخبراء الجزائريين في الخارج يؤكدون ذلك لأنها مصدر طلب كبير.

■ ما رأيكم في مسألة مراجعة الدعم؟ وما هي الطريقة التي ينبغي انتهاجها لتكون المراجعة ناجعة؟

لا طالما دعونا إلى مراجعة الدعم، وشددنا على ضرورة أن يوجه إلى مستحقيه دون غيرهم، لا بد من عمل يبدأ بالإحصاء، لا يمكن القيام به لكون الاقتصاد الموازي يطفى على الاقتصاد الرسمي، نتكلم عن 60 بالمائة من الاقتصاد طفى عليه الموازي، مثلا رب عائلة لديه 5 أطفال يتقاضى 30 ألف دج ويصنف في خانة المعوزين، غير أن 2 من أبنائه تجار بالسوق الموازية ويتقاضون راتبا 10 أضعاف راتبه، وهنا يقع الخلل، وبالتالي لابد من إدخال الاقتصاد الموازي في الرسمي ليتحول بذلك من نقمة إلى نعمة، كل النقاط السلبية يمكن تحويلها إلى نقاط قوة بالاعتماد على العنصر البشري الكفء.

المصدر

أسبوعية وطنية اقتصادية تصدر عن مؤسسة برسبيكتيف ميديا

رأسمالها د ج 100.000,00 ش ذ م م

العنوان: حي 11 ديسمبر1960 - دالي ابراهيم - الجزائر العاصمة.

رقم 251

المتصرف الاداري: رضوان خلاصي

مدير النشر: عادل دايخة

الهاتف و الفاكس :53-30-71-023

SIA الطباعة مطبعة الجزائر .

ملاحظة . كل وثيقة تصل الجريدة لا ترد لاصحابها نشرت ام لم تنشر.